Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

الاوضاع الاقتصادية للعراق في عهد عبد الحميد الثاني

Economic Conditions in Iraq the during of Sultan Abdul Hamid ii

م.م عتاب احمود اسفيح

M.M Atab Ahmed Isfih

وزارة التعليم العالي - هيئة البحث العلمي

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61621

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
شهد العراق خلال حكم عبد الحميد الثاني تطورات اقتصادية مهمة , اذ كان جزء من الدولة العثمانية ويتكون من ولايات بغداد والبصرة والموصل اعتمد الاقتصاد العراقي بصورة رئيسية عل الزراعة . حيث كانت الحبوب كالقمح والشعير والتمور اهم المحاصيل الزراعية , اضافة الى تربية المواشي ,كما استمرت ملكية الاراضي الزراعية بيد الاقطاعيين وشيوخ العشائر مما جعل اوضاع الفلاحين صعبة في كثير من المناطق

شهدت التجارة الخارجية نموا ملحوظا نتيجة تحسن المواصلات وافتتاح قناة السويس 1869 الامر الذي ربط العراق بصورة اكبر بالأسواق العالمية كما تطورت وسائل النقل والموصلات فاستخدمت الملاحة النهرية وانشئت خطوط البرق , مما ساعد على تنشيط الحركة التجارية بين المدن العراقية

واجه الاقتصاد العراقي خلال حكم عبد الحميد مشكلات منها ارتفاع الضرائب وضعف الصناعة المحلية اضافة الى انتشار الفقر بين الفلاحين وبعض سكان الارياف

شهد المجتمع العراقي خلال عهد عبد الحميد تغيرات اجتماعية مهمة نتيجة الاهتمام بالتعليم من خلال افتتاح المدارس الحكومية والعسكرية والمدارس الرشدية مما ساهم في انتشار التعليم وظهور فئة المتعلمين والموظفين

كما شهدت المدن الكبرى بغداد والبصرة والموصل نموا سكانيا وتوسعا عمرانيا نتيجة تحسن الامن وازدياد النشاط التجاري

وعلى الصعيد الاجتماعي بدأت تتشكل طبقة وسطى تضم التجار والموظفين واصحاب المهن الحرة الى جانب استمرار نفوذ شيوخ العشائر وكبار ملاك الاراضي كما ساهمت الصحف والمطابع في نشر الوعي الثقافي والفكري بين السكان.

الكلمات المفتاحية: السلطان، العثمانية، الاقتصاد، السكاني، التركيب، العشائر.

Abstract:

Overall, Iraq's economy during Abdul Hamid Il's rule was based on agriculture and trade, with some modernization efforts, but many economic challenges remained for the population. During the reign of Sultan Abdul Hamid I, Iraq

was part of the Ottoman Empire. The economy depended mainly on agriculture.

Farmers grew crops such as wheat, barley, rice, and dates, especially in the fertile lands along the Tigris and Euphrates rivers.

Trade developed because of improvements in transportation and communication. New

roads, telegraph lines, and river transport helped connect Iraqi cities with other parts of the Ottoman Empire. Cities such as Baghdad, Basra, and Mosul became important.

Keywords: Sultan, Economy, Population, Composition, Tribes, Ottoman.

المقدمة

يدور هذا البحث حول تاريخ العراق الاقتصادي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني والذي الا انقلاب تسعة أشهر وخمسة أيام خلع بعدها وحل محله اخوه حكم الدولة العثمانية للفترة من1876 حتى 1909 . عندما حدث الانقلاب الذي قاده جمعية الاتحاد والترقي سنة 1908 وبقي بعد آخوه السلطان محمد رشاد في 27 نيسان 1909 والذي استمر حكمه إلى 1918.

هو موضوع مهم وحيوي لجملة من الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية على حد سواء , فلا يخفى علينا أهمية السلطان عبد الحميد الثاني بالنسبة للدولة العثمانية مركز الخلافة الإسلامية وايضا للعراق وهو احد الولايات العربية المهمة التابعة للدولة العثمانية.

فقد كان وصوله للسلطة بعد خلع أخيه مراد الخامس والذي حكم اقل من أربعة أشهر خلال العام 1876بعد إن ظهرت عليه إعراض الجنون إما السلطان عبد الحميد فان نقاشا دار بين المؤرخين حوله وعن انجازاته واعتباره من عظماء السلاطين العثمانيين والمسلمين كونه أخر السلاطين العظماء الذين حكموا الدولة العثمانية قبل إن يتحول السلطان إلى ألعوبة بيد جماعة الاتحاد والترقي . والحدث المهم الذي شهده عهده إعلان الدستور العثماني في 23 كانون الأول 1876 والذي منح فيها البلاد دستورا وانتخابات نيابية إلا إن ,عبد الحميد سرعان ما عطل العمل بالدستور 1877 بحجة الهجوم الروسي على الدولة ا العثمانية وان ظروف الحرب يتطلب تعطيل البرلمان وإلغاء الدستور .أما الجانب الاقتصادي فهو المهم . اذ أن العراق شهد خلال حكم السلطان عبد الحميد سلسلة من التغيرات الجذرية عمقت بعض الجوانب السلبية وأخرجت الأخر منها .فالأراضي الزراعية الخصبة الواسعة أصبحت حكرا على السلطان وإفراد أسرته وإنشاء لها أدارة خاصة عرفت بالإدارة السنية وتعمقت الصعوبات التي واجهها الفلاح العراقي من جراء أعمال السخرة والنظام الإقطاعي والضرائب الفادحة تم إهمال الكثير من مشاريع الري والبزل أدى إلى ضعف قطاع الزراعة بشكل عام كما هو الحال بالنسبة للصناعة التي شهدت تقدم نسبي بطي وذلك بسبب الامتيازات الأجنبية الواسعة التي حصلت عليها الدول الأجنبية.

ولهذه الأسباب مجتمعة نبرر الكتابة عن عهد عبد الحميد الثاني وتأثيره الاقتصادي على العراق تناولت الموضوع بمقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول استعرضت فيه صراع عبد الحميد وكيفية وصوله للحكم الدولة العثمانية وأيضا كيف تم إعلان الدستور وتعطيله .أما المبحث الثني خصص لوضع العراق تحت السيطرة العثمانية أما المبحث الثالث فقد استعرضت فيه وضع العراق الاقتصادي في ظل حكم عبد الحميد الثاني عن طريق أبراز ملكية الأرض وعائد يتها وأيضا التركيب السكاني والاجتماعي في تلك الفترة اما المبحث الرابع تناول النشاط الزراعي والصناعي والتجاري للعراق في تلك المرحلة.

اهداف البحث

1- دراسة الواقع الاقتصادي للعراق خلال حكم عبد الحميد الثاني
2- التعرف على اوضاع الزراعة التجارة والصناعة
3- تحليل اثر الاصلاحات العثمانية على النشاط الاقتصادي
4- بيان التحديات الاقتصادية التي واجهت العراق
5- توضيح اهمية هذه المرحلة في تطور الاقتصاد العراقي الحديث

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ العراق الاقتصادي اذ تمثل السنوات الاخيرة من الحكم العثماني فترة شهدت تغيرات اقتصادية وادارية اثرت في المجتمع العراقي واسهمت في تشكيل ملامح الاقتصاد الحديث .

العراق الاقتصادي في عهد عبد الحميد الثاني

المبحث الأول :- عبد الحميد والدولة العثمانية

1- وصوله للعرش

حكم الدولة العثمانية السلطان مراد الخامس (1876) بعد خلع السلطان عبد العزيز (1861-18676) إلا إن مراد الخامس أصيب بمرض عقلي أعلن أطباء السفارات الأجنبية صعوبة شفاءه (1) . حسين لبيب ،1957،ص 55. وقد استقر رأي جماعة الإصلاح (الأحرار) على اختيار سلطان جديد وكان عبد الحميد اخو مراد هو اقرب المرشحين . وبعد مفاوضات مفصلة صريحة وسريعة في قصر موصلي بين الوزراء الأحرار وعبد الحميد استطاع مدحت باشا إقناع عبد الحميد قبول السلطنة . وقد تظاهر عبد الحميد بتايد لسلطة الحكم الدستوري وانه سيمنح الشعب حقوقا أكثر في لدستور . وتذكر بعض المصادر إن عبد الحميد قد طلب من مدحت باشا وجماعة الإصلاح والترجي التريث ربما شفاء مراد الخامس الا إن عبد الحميد قبل السلطنة وقد اصدر فتوى من شيخ الإسلام بخلع مراد وتنصيب عبد الحميد الثاني الذي أسرع إلى تعين مدحت باشا رئيسا للوزراء .ونتيجة لتأثير جماعة الإصلاح أسرع عبد الحميد إلى إصدار الأوامر بتطبيق القوانين الجديدة (2) إبراهيم خليل احمد ، ،1983،ص 210 .

وفي يوم 6سبتمر 1876 تقلد السلطان عروش السلطنة في جامع أبو أيوب الأنصاري وقد ذهب في موكب حافل لم يسبق له مثيل . حين ارتقى العرش كان ذي أفكار متنورة وحرة وهذا ما أكدته أيام حكمه في السنة الأولى (3) محمد فريد المحامي ،1977،ص 326. - ولابد ان نورد لمحة سريعة عن حياته فقد ولد عبد الحميد الثاني سنة 1842 ونشاء يتيما وكانت أمه جورجية الأصل توفيت بمرض السل وتولت إحدى زوجات أبيه تربيته قد زار أوربا واظهر ميلا العلوم الجغرافيا (4) ماري بلنر باتريك ، ،1932 ،ص 85

تولى عبد الحميد السلطة والظروف التي تمر بها السلطنة صعبة جدا فثورات البلقان المستمرة أضعفت الدولة العثمانية ولم يبقى بيدها منها سوى أرمينيا وجزيرة كريت وما كدونيا في قلب البلقان وكانت دول أوربا المسيحية تناضرها رغبة في إضعاف الدولة العثمانية واقتطاع أجزاء منها (5) علي حيدر سليمان ، ،1990، ص 322-327.

ومن جهة أخرى ،كانت روسيا تهدد الجولة العثمانية بالحرب ودول أوربا مستاءة من شدة قمع العثمانيين لثورة البلقان إضافة إلى أزمة الدولة المالية . وقد وصف احدهم عبد الحميد الثاني انه سيء الحظ (6) جورج انطونيوس 1946،ص 58.

وقال المؤ رخون في السلطان عبد الحميد انه كان من دهاة الملوك , بل هو ادهى معاصريه .لكن الشعب قال اته انه ظالم متجبر سرعان ما خنق الحريات وانفق مال الدولة على بطانته الفاسدة وعشق الحكم وتمسك به فحكم البلاد حكما فاسدا مدة ثلاث وثلاين سنة (سليمان فيضي 1968, ص61

في سنة 1876 أيضا كانت الدولة الثمانية تخوض حربا ضد الجبل الأسود وصربيا وانتصرت عليهم لكن انكلترا هددته بإصلاح الوضع للشعوب المسيحية البلقان فدعي إلى مؤتمر القسطنطينية سنة 1876 (8) المصدر نفسه ،ص 76

سارع عبد الحميد إلى منح بلاده دستورا في نفس السنة أراد عبد الحميد بهذا الدستور شل إعمال المؤتمر وقطع الطريق على تلك الدول الأوربية في التدخل بالشؤون الداخلية للدولة العثمانية (9) بونيه ،1950،ص21.

لقد وضع الدستور بداية الصراع بين السلطان ومدحت باشا فقد ضاق السلطان ذرعا بالحريات التي تمتعت بها الصحافة واخذ يدعو مدحت باشا إلى إجراءات ضد الصحافة وبعض الصحف وقد رفضها مدحت باشا بحجة إن للصحافة الحق تكتب ما تشاء . إن تجاهل إرادة السلطان بمنع الصحافة وحرية الصحافة جعل عبد الحميد يسخط على مدحت ، وأيضا مدحت باشا أيضا يسخط من السلطان بسبب تقاعس السلطان عن أجراء انتخابات برلمانية بل أقدم السلطان على إبعاد أنصار مدحت للحيلولة دون انتخابهم في البرلمان (10) والي الدين تكن ، ،1909،ص 40

إن تمسك مدحت باشا بأراه وتعارض هذه الآراء مع أفكار السلطان المتشددة أدت إلى إقالة مدحت باشا بل قرر نفيه إلى ايطاليا . (11) احمد أمين ،1965،ص 49

أراد السلطان إن يخفف من وقع النفي على الرأي العام وانه يوحي ان النفي ليس معناه تعطيل الحياة الدستورية ، فأسرع إلى إجراء انتخابات برلمانية وافتتح البرلمان في 9 آذار 1877(12) ولي الدين يكن ،المصدر السابق ، ص40

واجه عبد الحميد خلال الدورتين اللتين عقدها البرلمان هجوما شديد ، دفعه ان يعرب عن ندمه في انتهاج سياسة اللين وان يتوجب إتباع سياسة الشدة وزاد من استياءه قرار اتخذه بعض أعضاء البرلمان من استجواب عدد من الوزراء في الحكومة إمام البرلمان (13) لوترب ستيوارد،1343،ص 140

إن قرار البرلمان القاضي باستجواب عدد من الوزراء دفع السلطان إلى حل لبرلمان بل أيضا تعطل العمل بالدستور وبررت الحكومة فرارها بعدم ملائمة وجود البرلمان في الظروف التي تمر بها الدولة العثمانية وان الحرب مع روسيا تتطلب إجراءات سريعة وليس بمقدور الحكومة في تلك الظروف ان تطلب مصادقة البرلمان على جميع الاجراءت التي تتخذها (14) 14- محمد فريد المحامي ،المصدر السابق ،ص328 .

عطل الدستور العثماني 1877،ولم تحدث إي ردود فعل من جراء تعطيل وحل البرلمان لان الحياة الدستورية في لدولة الثمانية لم تكن تستند على قاعدة شعبية واسعة ، بقدر ما كانت ترتكز على أقلية ضئيلة من المتنورين (15)) توفيق برو ، ،196 ، ص120.

وغدا تعطيل الدستور السبب وراء الحرب بين الدولة العثمانية وروسا سنة 1878 ، وأصبح عبد الحميد بعد تعطيل الدستور حاكما مطلق (16) محمد قاسم وحسن حسني , 1922. ،ص225.

ساهمت حادثتي خلع السلطان عبد العزيز والسلطان مراد الخامس من اقتناعه ان الصدور العظام ذوي النفوذ والصلاحيات الواسعة قد يشكلون خطرا على حكمه وعرشه هذا دفعه إلى إخضاعهم وجعلهم كبقية الموظفين الدولة ، ساهمت الانتفاضات ضد حكمه في زيادة شكوكه من الآراء الحرة والجديدة وجعلته يواصل الإبقاء على السلطة المطلقة بيده (17) لوثرب ستيورد ، المصدر السابق ، ص141

أصبح من ذلك الوقت عدو الإصلاح وبطل الرجعية ومع نزعته المعادية الى اوربا والغرب ومحاولاته زرع الشقاق بينهم ألان استعماله اشد العنف وسائل العنف للقضاء على الحريات كان سبب نقمة الناس عليه . وان استبدا لم يكن عن القوة والشجاعة التي امتازوا بها سلاطين الدولة الأوائل بل كان يستند على الخوف والتجسس والغدر . فقد انسحب إلى قصر يلد ز مع حرمه وجواريه يعيش متخوفا من الغدر يتطلع إلى التقارير السرية التي كانت ترده عن أعداه ليضربهم قبل ان يضربوه ويقتلهم قبل أن يغيروا من الوضع شيئا (18) علي حيدر سليمان ،المصدر السابق ،ص 323

وتجدر الإشارة أن مدحت باشا قد مات خنقا بيد رجال السلطان ، اذ كان في بقاء هذا الرجل على قيد الحياة ما يؤرق السلطان وقد سر السلطان حين تم إبلاغه بموت مدحت باشا فأمر بترفيع القتلة (19) سليما ن الفيضي ، المصدر السابق ، المصدر السابق ،ص 75

ما إن انتهت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا 1877-1878 بوصول الجيوش إلى ضواحي العاصمة القسطنطينية وفرض معاهدة ستيفانو على السلطان بقيودها الثقيلة وتخل بريطانيا العظمى وحملة روسيا على إعادة النظر في تلك المعاهدة التي استبدلت بمعاهدة برلين 1878 حتى بدأت بذور المعارضة الداخلية لسياسة عبد الحميد الثاني (20) جورج انطونيوس ،المصدر السابق ،ص61

أصبح عبد الحميد طاغية مستبد وبات دعاة المعارضة السرية سواء داخل العاصمة التركية أم خارج ولايات الوطن العربي تعمل سرا لقلب النظام الحكم . وكان لخروج مصر من نظام الحكم السلطان قد جعل مصر مركزا للمتآمرين ضده وكانت باريس المركز الثاني هاتين العاصمتين أخذت جماعات من اللاجئين السياسيين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم (تركيا الفتاة) تعد مؤامرة وتتخاطب سرا مع الأنصار في سالونيك لوضع حد لاستبداد عبد الحميد (21) د. الماو تلن ، 1950 ،ص 68.

شهد عام 1889 تأسيس جميعه أسسها عدد من الطلبة في الكلية الطبية العسكرية في اسطنبول عرفت باسم جمعية الاتحاد والترقي للإطاحة بعبد الحميد وقد ضمت بين صفوفها خليطا من الأجناس والديانات يسودها الترك ويأتي بعدهم اليهود وعددا من اللاجئين (22) حسين لبيب ،المصدر السابق ،ص71 .. وتجدر الإشارة إلى إن عبد الحميد كان قد واجهه حركات خطيرة وسلسلة من الانتفاضات بداء من عام 1877 والمطالبة بإطلاق مدحت باشا وانتفاضة سنة 1878 بزعامة علي سعاوي وكان الانشقاق العائلة المالكة الحاكمة دور في زعزعة كيان الدولة الثمانية (23) محمد قاسم وحين حسني ، المصدر السابق ،ص 227 .

وتوجت الحركات المعارضة جهودها سنة 1908 بقيام الثورة العسكرية في 24 يوليه فأسرع السلطان عبد الحميد الثاني إلى إلغاء الرقابة عن الصحف والجرائد وأفرج عن المعتقلين السياسيين وسرح جيش الجواسيس التابعين له .فأصبح الأمر لجمعية الاتحاد والترقي التي سيطرت على المناصب الكبيرة وبدأت تجمع الأموال بحيث انحرفت عن مبادئ المرسومة

وفي 13 نيسان 1909 ،قدم إلى قصر يلدز وفد من الجمعية لمقابلة السلطان وافهموه قرار الجمعية والشعوب العثمانية من وراءها بخلعة ولم يشاء السلطان إن يقاوم هذا القرار وعاش بقية عمره سجينا في قصره بسلانيك وأصبحت كنوزه بيد الاتحاديين حين تولى رشاد ونصب سلطانا عن الدولة العثمانية وخليفة للمسلمين وكان هذا غبيا وبليدا ومدمنا على الخمر لا يكاد يصحو من تأثيرها (24) سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص 78-79.

وهكذا انتهى الاستبداد ألحميدي بعد حكم ثلاثة وثلاثين سنة بخلعه من العرش وشاءت الصدف إن يخلع كما خلع هو من قبل أخيه مراد الخامس بدعم الأحرار ومدحت باشا

المبحث الثاني :- العراق تحت السيطرة العثمانية

خضع العراق للسيطرة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566) وظل كذلك لقرون طويلة .لكن قبضة العثمانيين على هذه البلاد .اذا استثنينا المدن الكبيرة كبغداد ،الموصل ،البصرة لم تكن قوية ويكاد يكون نفوذ العثمانيين أن يكون اسميا في بعض المناطق التي تكونت بها اتحادات قوية قبلية (25) جلال يحيى ,1976 ص 93

ولم تعقب السيطرة الثمانية علي العراق أي تحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة وظلت الأمور كما كانت عليه من قبل الاضطرابات العشائرية والتمددات الانكشارية والأزمات الاقتصادية واستمرار الأطماع الأجنبية (26) ستيفن هلسي لوكنريك ، 1941 , ص330

وكان جل اهتمام العثمانيين أبراز واجبات إدارتهم في العراق وبقية ولايات التابعة لها ،تثبيت سلطتهم وجباية الضرائب من غير ان تقدم الدولة للمواطن اية خدمات فلم تول الدولة طيلة القرون الثلاث الأولى من الحكم في العراق اتماما يذكر بكافة النواحي (27) عبد الله فياض ,بغداد 1975,

1- النظام الإقطاعي :-

لقد تبنت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي منذ فترة مبكرة منذ قيامها (A>Bonne<(Loundon<1943 . ولعل ابرز نتيجة لهذا النظام طبقة جديدة ارتبطت بالحكام العثمانيين سهلت عليهم احتلال احتلالهم وبقاءهم مدة طويلة. وكانت هدف العثمانيين من هذا النظام تحقيق أمرين هما :-

1- تامين الرزق لفئات متعددة من الجند بدلا من تخصيص رواتب لهم

2- ان هذا النظام قد ساعد على تهيئة ما يحتاجون من الجند في حركات التوسع العثمانية

وقامت النظرة العثمانية في مجال ملكية الأرض الأسس الآتية :--

1- الأرض المفتوحة مللك للدولة وليس جميع الأراضي إذ إن هناك أراضي مملوكة للأمراء

2- ليس للسلطان إن يكون مالكا إنما له حق الإشراف بحكم وظيفته على رأس لدولة

3- له حق الإقطاع كما تقدره مصلحة التي يكون متطابقه مع مصلحة الدولة

4- اعتبر العثمانيون الأراضي المفتوحة في الوطن العربي والعراق أراضي إقطاعية أي أنهم نفذوا وطبقوا النظام الإقطاعي (29) محمد جميل بيهم ، ،1954 ،ص 39

وان أقطاع الأرض لم يكن تعين عليها تمليكها بل تفويض صاحبها حق جباية الأعشار والرسوم والضرائب المترتبة عليها فكانت تبقى بأيدي زراعها على ان يدفعوا الضرائب التي تفرضها إلى أن يوكل بتسليمها إما الاقتطاعات التي توزع على كبار القادة والعسكريين والإداريين الذين عرفوا باسم أصحاب التجار الزعامات والخاص بشرط إن يلبوا أوامر السلطات في إي لحظة ويعيدوا له الفرسان والمحاربين (30) جلال يحيي ،المصدر السابق ،ص95 .

وكان الفرسان الإقطاعيون في البداية يعيشون في أقطاعاتهم ويتصرفون بأعشار الأراضي الممنوحة لهم .ألان هذا الأسلوب قد عانى من التدهور فصار الوزراء وندماء السلطان والمقربون من يغتصبون افدي ويوزعونها على إتباعهم , كما شاعت طريقة وقف الأراضي الأميرية في العراق

وثمة عوامل أدت إلى تدهور النظام الإقطاعي في العراق والذي أرهق كاهل الفلاحين حالهم بالضرائب العالية التي يفترض على المالكون الإقطاعيون الكبار منها حرص الدولة العثمانية على زيادة إيراداتها من الضرائب من الفلاحين أدى إلى محاولة إصلاح بسيطة لضمان تدفق تلك الضرائب .ألا أن المحاولات الهادفة لإيقاف تداعي الأسلوب الإقطاعي وكبار الملاكين وفساد جابهت بمقاومة عنيفة من مختلف المنتفعين بها واعترفت الدولة العثمانية بسوء أسلوبها الاقتصادي المستخدم في العراق والفوضى الناجمة عنها (31) محمد جميل بيهم ، المصدر السابق ،ص82 .

ونستطيع ملاحظة ابرز محاولات الدولة العثمانية لمجابهة النظام الإقطاعي في العراق هو قمع الإمارات الإقطاعية في الموصل وكركوك والمحاولات الفاشلة لتوصيل القبائل في الجنوب بالطرق العشرية ومنحهم الأراضي الزراعية .فقد عملت هذه الإمارات الإقطاعية في مختلف إنحاء البلاد من الحيلولة دون ظهور اقتصاد وطني واحد وبهذا الحيلولة دون توحيد الولايات الثلاث (32) محمد سلمان1965 , ،ص 33.

وقد نتج في سياسة الحكومة العثمانية في تفويض أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية إلى من تقدم لشراها ظهور طبقة الملاكين الكبار الجدد وكان بعض هؤلاء لا يمت بصلة إلى الزراعة والمزارعين وكان لهذه الطبقة تأثير كبير في البناء الاقتصادي والاجتماعي في العراق .(33) عباس العزاوي ، 1956 ص 53

فكان من شانها ان تتبادل العلائق بين المزارعين الفعليين والملاكين الجدد بالتغيير .وكذا الحال بالنسبة للعلائق بين الشيوخ وإفراد قبيلته فإفراد القبائل بهذا التغير قد تحولوا من مشاركين فعليين حسب العرف على الأقل في ديرة القبيلة إلى مجرد إجراء عند صاحب الأرض الجديد . (34) عباس العزاوي المصدر السابق ، ص53

كما إن الاقتصاد الزراعي تحول بفعل تأثيرها إلى الطبقة وسيطرتها على الأراضي الزراعية الخصبة من اقتصاد قائم على أساس إشباع الحاجات إلى اقتصاد قائم على أساس الربح .(35) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ،ص 185-186 .

ومن خلال ما سبق تبين :-إن العثمانيون عند احتلالهم للعراق عملوا على إلغاء الإقطاعيات العسكرية السابقة وعوضوهم عنها بالأراضي الأميرية ،أما المقاطعات التي استطاع مالكوها تقديم سندات ملكية لإثبات حقيقة كونها أراضي خراجية خاضعة لضريبة الأرض الشريعة الإسلامية أو كونها عشرية فقد تركت بيد مالكيها لتحملها فروق قسم الباقي وقد قسم الباقي من الأراضي إما إلى إقطاعيات (خاصة بالشمال) أو وزع لقاء ضريبة معيته إلى القبائل او رؤوسا ء(في الجنوب) على أساس نظام الأراضي المحلي (36) حسين لبيب ، المصدر السابق ،ص 31 .

2- الضرائب :-

لم يكن للضرائب العثمانية التي تفرض على ولاية العراق او الولايات الاخرى التابعة لها نظام معين أو حجم معين بل كانت تفرض من الملتزمين اعتباطا . ومن حيث الأساس كان هناك نوعين من الضرائب الشرعية التي اقرها الفقهاء على مدى الأزمنة ومنها الخراج والعشر ولجزية . إلا أن الولاة توسعوا كثيرا واجتهدوا في جبايتها بحيث أخرجوها عن طابعها الشرعي وثانيهما الضرائب الديوانية التي كان يفرضها السلطان وقت الحاجة مستندا إلى سلطته العرفية . وقد نظر الفقهاء إلى هذه الضرائب نظرة استياء وعدوها غير شرعية لكن احتجاجاتهم لم تسمع وكانت حاجة الدولة للمال كبيرة . هكذا فرضت ضرائب إضافية على الأشخاص والأراضي والتجارة والحيوانات والمنتجات المختلفة (37) علي حيدر سلمان ، المصدر السابق ،ص221

ولم يتوقف الأمر عند حدود الضرائب التي تفرض علي الناس بل كان السلب والنهب للمتاجر ومحاصيل الفلاحين شيء طبيعيا يتم دائما وإنما في إي وقت . لقد أدى الإرهاق المضنى الذي وقع على عاتق الشعب التدني القدرة الشرائية للناس هذا بالإضافة إلى ضعف الكفاية الإنتاجية وبالتالي هبوط الصحة العامة للشعب كله وإنشاء الإمراض والأوبئة وازدياد نسبة الوفيات وانتشار الأمية وارتفاع نسبتها (38) محمد جميل بيهم ، المصدر السابق ،ص 50.

أما جباية الضرائب فيتم بطرق متعددة أبرزها نظام الالتزام الذي بلغ أوجه نهاية القرن السابع عشر . عندما منحت الدولة العثمانية الملتزمين حق الالتزام مدى الحياة . ويعزى عدم قيام الولاة في العراق أنفسهم لهذه المهمة . خاصة الولايات التي تتصف بيئتها القبلية والولايات العربية التي أمنها صعب تتطلب إرسال حملات عسكرية لمواجهة إفراد العشيرة وإقناعهم في دفع الضرائب ويبدو إن الملتزمين كانوا ينجحون في الغالب بتدبير معين بينهم وبين شيوخ العشائر بتقسيم خلالها الشيوخ نصف ما يتقاضاه الملتزم من الفلاحين وقد يلجا إلى الدولة لمساعدته في تحصيل الضرائب وهناك نظام جمع الضرائب بطريقة الجباية وتتبع إلى المراكز القريبة من الولاية والجابي يكون له عادة راتب محدد باعتباره موظف حكومي (39) محمد سلمان حسن ،المصدر السابق ،ص 84 .

وهناك طرق أخرى لجمع الضرائب منها الطريقة التي يقسم فيها لسلطان العثماني الاقضية إلى سناجق إلى ما يسمى عوارض خاصة وينظر السلطان عند تقدير نسب الضرائب إلى حالة كل قضاء وسكان وموارده وصنف الإفراد على هذا السبب إلى طبقات ثلاث الغني والفقير والمتوسط . وكان هذا التنظيم مرنا

وذا تناقص إقليم في وارده السبب من الأسباب (قحط أو جفاف أوحالة حرب فان بيوتا ت الضريبة الذي في الاقضية تعد نفسها لسد العجز . إما الطريقة الثانية فهي إن يقوم إفراد بعض البيوتات بتقديم خدمات معينة مقابل تلك الضرائب وكان معظم تلك الخدمات من النوع الذي يقدم للجيش في حالة الحرب .وقد تكون مدنية مثل حراسة محطات القوافل وتامين حركة البريد في الولاية . ومن هنا كانت الضرائب قد لازمت كل نمط من أنماط الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية (40) لو نكريك ، المصدر السابق ،ص332

كما فرض العثمانيون على العراق أصناف أخرى من الضرائب مناه ،الضرائب على المزروعات والبساتين والعقارات والمراعي والمواشي (الاسكلات) محطات رسو السفن .والمعادن ومنتجات البادية وكذا دفن الموتى والأغنام وضرائب الأسواق من أصحاب المهن البقالون والعطارين والقصابون والخبازون يدعون ما يسمى (ضريبة المهنة) في بغداد وقدرها في مطلع العهد العثماني ب 97 رسما وضريبة (41) محمد فريد بك المحامي ،المصدر السابق ، ص330 3- التجارة :-

كانت تجارة العراق تجري على نطاق ضيق وذلك لتأخر وسائل النقل والمواصلات وانعدام الأمن في الطرقات التي تسير بها القوافل وقد عملت الدولة العثمانية على القضاء على غزوات قطاع الطرق فقفلت عن إنشاء الحصون لكن لم تستطع حماية الطرق والقوافل التجارية ،وطرق الحج بشكل كاف

إما التجارة الأجنبية في العراق ومن بدايات السيطرة العثمانية فإنها قد نشطت ولم تتأثر بالعوامل الداخلية بسب المعاهدات التجارية التي عقدتها بين الدولة العثمانية وبين الدول الأجنبية فكان من نتيجتها تدفق رؤوس الأموال والشركات الأجنبية ومنها البضائع على العراق . ولم تستطع منافسة البضائع المحلية والإنتاج الحرفي السائد في ولايات الدولة العثمانية ومنها العراق (42) زكي صالح ،ص 137.

إن عجز العثمانيين من فهم الدور التاريخي لشعب وادي الرافدين جعل المجتمع العراقي في ظل السيطرة لا يعي كثيرا ما يجري في العالم ولم تكن لديه الرغبة في التأثير رغم عظمة دوره الحضاري .

وتجدر الإشارة إلى إن العراق قد خضع لسلطة المماليك (1750-1830) مع احتفاظه بالتبعية الاسمية للسلطة العثمانية وتولي حكمه البشوات المماليك بداء من سليمان أغا ومرورا بسليمان باشا الكبير (1780-1802). والى سليمان باشا الصغير (1807-1810) . وعانى العراق في ظل داوود باشا (1817-1831) عاني العراق من التدهور الاقتصادي ومنها استفحال النفوذ الأجنبي واستنزاف هؤلاء للثروات والأموال وإهمال الأراضي الزراعية ومشاريع الري وطرق التجارة التي كانت تتعرض للنهب والسلب على يد قطاع الطرق (43) زكي صالح ،المصدر السابق ،ص 137 ,إضافة إلى ما واجه العراقين من حوادث طبيعية مثل الطاعون . وحوادث الجفاف والقحط الذي كان يضرب المزروعات والحبوب . وحوادث فيضان نهر دجلة والفرات المتوالي . وفساد الجند المماليك وإثارتهم للشغب والتمرد . جعل تجارة العراق الداخلية متدهورة الى حد كبير حتى القرن التاسع عشر حيث عادت السيطرة العثمانية إلى العراق 1831 وأصبحت كلمة السلطان هي العليا في ربوع وادي الرافدين (44) محمد سلمان حسن، المصدر السابق ، ص87 .

أما عن تجارة العراق الأوربية فقد نشأت أواسط القرن التاسع عشر وكانت تتألف في الغالب من تجارة الترانزيت إضافة إلى بعض المنتجات الحيوانية والزراعية والصناعية المحلية . وكانت التجارة البرية مع بلدان الشرق الأوسط وادي إلى تطور التجارة العراقية لتطور النقل وانعكس هذا إلى استقرار القبائل تدريجيا على الأرض وأصبحوا ملاكين لديهم القدرة على الإنتاج وهذا قابل للتصدير إلى أوربا والهند (45) محمد سلمان المصدر نفسه ص 87

المبحث الثالث

1- الأراضي وعائديتها :-

كانت الدولة العثمانية قد تخلت بعد فترة قصيرة من انتهاء ولاية مدحت باشا في العراق (1869 -1871) عن تطبيق قانون الأراضي في بعض مناطق العراق (46) صديق الد ملوجي 1953ص39

على اثر النزاعات والاضطرابات الشديدة التي نشبت بين شيوخ العشائر وإفراد عشائرهم نتيجة التطبيق . فقد أبطلت الحكومة العثمانية أوائل ثمانينات القرن عشر تطبيق قانون الأراضي في القسم الجنوبي من العراق ،بعد إن تم تسجيل حوالي خمس الأراضي فيه .وأصدرت قانوني احدهما سنة 1880 والأخر سنة 1892 ، أعلنت فيها ملكيتها لجميع الأراضي وحقها في تأجيرها كما تشاء (47) صديق الدملوجي ص40

ومن الناحية العملية فقد سيطر شيوخ العشائر ووجهاء المدن على معظم الأراضي الزراعية . ففي القسم الجنوبي من العراق ،كان شيوخ العشائر يستولون بموجب النظام العشائري الذي بقى سائد في العراق حتى أوائل القرن السابق على ما يتراوح بين ثلث ونصف مساحة الأراضي الزراعية (48) دورين دورنر1950 ص179 .اما القسم الشمالي في العراق ، فقد سيطر الأغوات أو المختارين الذين كانوا في الواقع ورؤساء القرى والمسولين عن استتباب الآمن فيها على كثير من الأراضي باستغلال مراكزهم (49) دورين دورو ص177

إما عن أملاك السلطان عبد الحميد الثاني من الأراضي العراقية الخصبة فكانت واسعة ، وقد شملت حوالي ثلث الأراضي الزراعية الخصبة . وقد عملت لها الحكومة إدارة خاصة أطلق عليها اسم الإدارة السنية) وتبين إن هذه الإدارة كانت تسيء معاملة الفلاحين (50) زكي صالح ,بغداد 1966,

ومما تجدر الإشارة إليه أن واردات (الأراضي السنية) ما كانت تدخل خزينة الدولة في ولاية العراق . وان هذه الواردات كانت تزيد عن عشرات الألوف من الليرات ولعلها بلغت مئات الألوف (51) حسين لبيب , المصدر السابق ص 55

وكان السلطان عبد الحميد الثاني وأسرته من بين الملاكين الجدد ،الذين ظهروا أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فقد عمدت الحكومة إلى تسجيل الأراضي واسعة من ديار القبائل باسم السلطان وأسرته ومن أمثلة ذلك إن قطعا من الأراضي الزراعية واقعة في منطقة المشخاب كانت فيما سبق لقبيلة الخزاعل وحلفائهم ،قد حولت إلى أراضي سنية في سنة 1900 واعطين إلى فرعون احد رؤوسا القبيلة لزراعتها (52) محمد سلمان ,ص 58. وفي سنة 1882اشيع إن السلطان عبد الحميد الثاني قد اشترى أرضا كانت تعود للخزاعل . واعتبرت منذ ذلك الوقت الأراضي سنية وعلى ما يظهر إن الحكومة العثمانية لم تدفع تعويضا عن امتلاكها للأراضي ، وقد أثارت هذه المعاملة السخط والتذمر بيت إفراد العشائر ،وتؤكد بعض المصادر المذكورة ان الفلاحين كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب الديرة وإنهم لم يسملوا أجرة الأرض للملاكين الجدد بما فيهم موظفي الحكومة إلا بالقوة (53) زكي صالح المصدر السابق ص57

كان هناك عدد كبير من المؤسسات ظهرت ولها علاقة قوية بالسلطان وحاشيته ,استأثرت بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية جنوب وشمال العراق ,وكانت مؤسسة الأوقاف مابين الملاكين الكبار وانتشرت أراضي الوقف على نطاق واسع جنوب البصرة وكانت تدار من قبل المؤسسات الدينية وتعود إيراداتها إلى الجهات التي رصد لوقف لخدمتها بعد خصم نسبة ضئيلة منها للمشرفين عليها . وكان الفلاحون يرصدون أراضيهم للوقف خوفا من مساعي الإقطاعيين ونقل ملكيتها ألبيهم (54) طلعت الشيباني بغداد 1958 ,ص78 وإضافة للا وقاف الإسلامية فقد كانت الكنائس تملك حيازات وسعة من الأراضي .حيث اكتسب رجال االدين البطارقة والمطارنة في القرى المسيحية في الموصل حقوقا إقطاعية عن الأرض (55)ل .ن .كتلوف بغداد ,1971 ص 36

وكانت طريقة الالتزام شائعة في الأراضي التي الحبوب وحتى مناطق النخيل .ففي سنة 1886 أخذت الحكومة تعدل من هذه الطريقة فارتفعت بين الأهالي المنافسات والمنازعات التي كانت تنجم عن الالتزام ثم فوضت الكثير منها ببدل وفيها شرط لالتزام والأعمار وألغيت بعض الرسوم التي كانت تؤخذ من الأهالي مما بث الروح في الحياة الاقتصادية(56)مير بصري , بغداد 1948, ص43

أما عن ملكية عن ملكية العشائر للراضي الزراعية في العهد الحميدي ,فان الأرض التي فوضتها الحكومة للشيوخ وكبار التجار ورؤساء العشائر القوية أصبحت ملكا لإفراد القبائل أنفسهم وكانت القبائل مما مضى تسكن أرضها كانت مستعارة أطلقت عليها كلمة ديرة

كانت العشائر القوية تطمع في ارض القبائل الضعيفة وكانوا يحتاجون رجال أقوياء ومحاربين يستخدمون في لاستيلاء على الأرض المجاورة لحماية أرضهم من القبائل الأخرى كان أفراد القبيلة يقسمون الأرض التي يحصلون عليها على مجموعات ويسمى الفرد الذي ينال حصة من هذه الطريقة اسم حصاص عن طريق التفك أي البنادق (57)عبدالله فياض ,ص54-55

فإما حصول القبائل على الد يره عن طريق إحياء فهو أمر طبيعي في بلاد تكثر فيها الاهوار والمستنقعات كأرض العراق .وأيضا يحصلون على الأرض عن كريق الشراء لن المقاطعات كانت توهب هبة مطلقة منذ هد المماليك واستمر هذا الحال في زمن حكم عبد الحميد وظل أصحاب وحدات التجار والإقطاعيين متمسكين بالوثائق والعقود التي خولتهم لبيع الأرضي الحكومية وشرائها بعلم الحكومة واعترافها (58) لونكريك ,المصدر السابق ,ص 331

التركيب السكاني والاجتماعي

أن أول محاولة قامت بها الحكومة العثمانية في زمن عبد الحميد الثاني لإحصاء سكان العراق كان سنة 1890 ولكنه كان إحصاء جزئي .وخلال فترة 1900 -1908 جاءت تقارير وزارة البحرية البريطانية وتقارير سلطات الاحتلال البريطاني التي احتوت على بعض التقديرات لسكان العراق ,لكي الخميني جاء لسكان العراق الموقف على أساس تعداد الدور والأرياف تم حسابهم بينما سكان البدو على أساس عدد الحيوانان الباقي من مجموع لسكان (59) محمد سلمان حسن , المصدر السابق ص 37

أما عن معدل زيادة السكان في العراق فقد ارتفع سنة 1905 وبلغ 1و3% وازداد للفترة مابين 1890- 1905 إلى 1و8 % سنويا . أن نمو السكان في الأمد الطويل يشير على مستوى النشاط الاقتصادي لعام وتشير التغيرات في التركيب السكاني الأمد الطويل إلى التغير النسبي في القرن التاسع عشر وأواخره لم يزد سكان العراق عن المليون وربع المليون ينقسمون إلى حوالي نصف مليون من العشائر كانت تعيش على البضائع التجارية ونقلها . وأكثر قليلا من صف السكان من نصف المليون كانوا في الأرياف (الزراعيين والرعيان الذين كانوا يعتمدون علي على الأرض للزراعة اقل من المليون من السكان الذين يكسبون معاشهم في المدن الكبيرة أو الصغيرة من الصناعات اليدوية والتجارة الداخلية والخارجية والإدارة (60) سعيد حمادة ,بيروت, 1938 ص 61

وفي بداية القرن العشرين ازداد سكان العراق إلى مليونين وربع المليون منهم حوالي 17% من العشائر البدوية و 59% من الشعب في الأرياف

وحوالي 28%من سكان الدن وعلى الرغم من ازدياد نسبة السكان المدنيين سنة 1878 إلى أكثر من مليون وثلاثة أرباع المليون فان مركزهم النسبي بقى مستقرا على حوالي 24 -25 %من مجموع السكان ولم تكن هذه الاتجاهات الثلاث في تركيب سكان العراق موحدة بين أقاليمه المختلفة .فقد كانت الهبوط لمطلق والنسبي لسكان البدو أكثر بروزا في المنطقة الوسطى منه في المنطقتين الجنوبية والغربية والشمالية .فقد انخفض السكان البدو انخفاضا كبيرا من حوالي 115,000 في عام 1878 إلى 25000 سنة 1905

ويقابل هذا الهبوط في السكان البدو ارتفاع في سكان الريف إلى حوالي 170 000 سنة 1878 إلى 855000 سنة 1905 في المنطقة الوسطى

على القومية العربية مع وجود الأتراك والمماليك والأكراد واليهود والمسيحيين وان أكثر دين هو الإسلام حيث يمثل حوالي 95% من مجموع السكان كما توجد المسيحية واليهود (61) زكي صالح مجمل تاريخ العراق ,ص73-74

هذا وشهد العراق في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تزايد البطالة في المدن والأرياف ,لكن بوتيرة نمو السكان القادرين على العمل بجانب كانت أكثر من ضعف وتيرة نمو فرص العمل الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في المناطق الريفية قد تفاقمت اشد من البطالة في المدن بين 1878- 1912 فيما ارتفع عدد القادرين في الريف 1و399 شخص إلى 1و814 شخص , وازداد عدد العاملين في الريق من 748و000 شخص إلى 852و000فقط على التوالي (62) محمد ضياء الدين القاهرة 1972 ص 123

وعلى هذا الأساس تبرز أحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في البلاد وهي مشكلة تفاقم البطالة العامة أو عجز النظام الاقتصادي عن تحقيق التشغيل التام للأيدي العاملة الوطنية في القطاعيين الريفي والمدني عبر تطور التابع خلال فترة عبد الحميد للعراق (63) بونيه ,المصدر السابق ص32

ج/ النشاط الزراعي

كانت الزراعة في العهد ألحميدي تحتل مكانة كبيرة في اقتصاديات العراق إذ تشكل الإنتاج الزراعي إضافة إلى الإنتاج الحيواني معظم ثروة العراق

وكانت الزراعة في أوائل القرن العشرين حرفة الغالبية العظمى من سكان العراق الذين كان 80% منهم يعملون في الزراعة .وقد أولت السلطات الحكومية المحلية والمركزية اهتمام إلى ولاية العراق بالزراعة فقد عرضت تسهيلات كبيرة للمزارعين لتشجيعهم على زراعة بعض المحاصيل على سبيل المثال كانت قد قررت سنة 1878 إعفاء محصول الأفيون من ضريبة العشر لمدة ثلاث سنوات وكما أعفت سنة 1891 محصول البطاطا من ضريبة العشر لمدة عشر سنوات وأعادت سنة 1899 اعفاء من الضريبة اي محصول لمحصول البطاطا لمدة عشر سنوات اخرى (64) ل.ن.كوتولوف , المصدر السابق ,ص26

وكذلك تمثل اهتمام الحكومة العثمانية بتطوير الزراعة في العراق أنها أصدرت نظام سنة 1979 نص على إن تأسيس غرفة زراعة في طل مركز إداري وعند السناجق والاقضية مهمتها دراسة سبل تطوير الزراعة , وتقديم توصيات بشأنها إلى وزارة الزراعة والتجارة (65) عبد الوهاب القيسي بغداد 1957 ص 222-223

وفي سنة 1890 انتهى العمل بنشيد سدة الهندية وتم افتتاحها برعاية والي بغداد سري باشا وادي بناها إلى رفع منسوب المياه في نهر الفرات بمقدار المترين . وساعد هذا على إحياء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بما فيها أراضي السلطان عبد الحميد (الأراضي السنية)(66) مير بصري , المصدر السابق ص153

وقد انهارت سدة الهندية سنة 903 مما ادى الى الجفاف فرع الحلة وحفز هذا التفاقم في مشكلة المياه الحكومة العثمانية الى تأسيس مشاريع ري كبيرة في العراق لتطوير الزراعة فانتدبت سنة 1904 المهندس الانكليزي وليم ويكلس الذي كان يعمل في مصر الى دراسة الطرق والوسائل الكفيلة باستغلال مياه دجلة والفرات وفي مطلع العهد الدستوري استأنفت الحكومة اهتمامها بإعادة بناء سدة الهندية واحياء مشاريع الري على نطاق واسع 67) عباس العزاوي , المصدر السابق ص53

كما اسس بعض المواطنين شركات زراعية مساهمة لغرض الزراعة لعدد من المحاصيل ففي سنة 1881 أسس بعض المواطنين شركة زراعة مساهمة في بغداد وقبلا في العمارة ثم ان بعض الإرساليات التبشيرية الأجنبية في العراق أسهمت في نشر الوعي الزراعي فيه , ومثال ذلك فقد أسهمت الإرسالية الفرنسية في تطوير الزراعة بتأسيس مؤسسة زراعية في بغداد سن 1901 عرفت بالمدرسة الزراعية الكر ملية (68) دورينا دورنر , المصدر السابق , ص 182

إما أهم حاصلات الزراعة العراق الزراعية ففي بغداد كان هناك الحبوب والتمر والحمضيات والدخن والبقول والسمسم الذرة والقطن أما في البصرة فكان هناك النمور والحنطة والشعير والخضروات , إما في الموصل فكان الإنتاج الزراعي من الحبوب والخضروات والفواكه والحمضيات (69) دورينا المصدر نفسه ص53

أما الأساليب الزراعية في العراق منذ البداية العهد ألحميدي فكانت بدائية وبقيت كذلك عند أوائل القرن العشرين كانت أكثر الأدوات الزراعية بسطة جدا فالمحراث الخشبي والفأس كانت أكثر انتشارا زلم يستعمل المحراث الحديدي المثبت علي سكة خشبية ال البنطاق ضيق جدا واستخدمت الحيوانات على نطاق واسع في الزراعة لدرس المحصول فقد استخدمت الجواميس والأبقار لدرس محصولي الحنطة والشعير واستعمل الجرار في المناطق الغربية لدرس على المدن 70) ج,ج لوريمر ,الدوحة ,1917

اما الآلات المستخدمة في إرواء المزارع فكانت بدائية أيضا ومن الرغم من انقسما من المزارعين كانوا يستخدمون المضخات النفطية في إرواء مزارعهم كما هو الحال في المناطق القريبة من بغداد ألا أن استخدامها كان ضئيلا ولم يزد عددها في العراق مطلع القرن العشرين عن اثنتي عشر مضخة . وهكذا كان اغلب المزارعين يستخدمون الدواليب البسيطة في أرواء مزارعهم كانت من الطراز القديم .(71) احمد امين , المصدر السابق ص 100)

قد شاع استخدام الدورة الثنائية في الزراعة ولم تستخدم الدورة الثلاثية فيما ألا على نطاق ضيق جدا كما لم تستخدم الأسمدة في غير مزارع القريبة من المدن وفي مناطق زراعة النخيل (72) علي ال بزركان ,بغداد , 1954

لقد شهدت الزراعة في العراق في عهد عبد الحميد بعض من التطورات في عدة عوامل منها افتتاح قناة السويس 1869 ,ا ذادت إلى زيادة الإقبال على المنتجات الزراعية العراقية في الأسواق العالمية وهذا دفع المزارعين والفلاحين إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية والى الإنتاج لغرض التصدير بعد أن كان تقتصر على الإنتاج لسد الحاجة كما بالنسبة للنمور ارتفعت أسعارها بعد فتح القناة إلى ستة أضعاف (73) دورينا دورا , المصدر السابق , ص174

وبرغم من عناية الحكومة وتشجيعها ألا أن تقدم الزراعة كان محدودا جدا اذا ما قورنت بمساحة العراق . وقد قدرت اللجنة الاقتصادية الألمانية التي زارت العراق ما يتراوح 2=7 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (74) لوريمر , المصدر السابق , ص 28

وذكر مصدر اخر أن نسبتها لم تتعدى 3%من مساحة العراق الكلية (75) ل.ن،كونلوف , المصدر السابق ص ص28

واقتصرت الزراعة في العراق على مساحات محددة غلى سبي المثال لم تقم في المناطق الجنوبية ألا في مناطق القريبة علي الأنهار او قرب الاهوار وقد انعدمت في المناطق القريبة علي ى المدن

أما حال الفلاح العراقي فكنت سيئة جدا بوده عام اذ ادت إلى سيطرة العشائر ورو ساء القبائل والشيوخ ووجهاء المدن على أكثرية الأراضي إلى حرمان المزارعين ملكية الأرض (76) لوريمر , المصدر السابق ص 1215

وحت ذلك العدد القليل من المزارعين الذين يمتلكون أراضي فقد عانوا من مخاوف أن يغتصب الإقطاعيون أرضهم مما اضطرهم الى رصدها للوقف ويترتب عن عدم امتلاك معظم المزارعين أراضي ون كان قسم منهم يعمل لقاء اجرا نقدي وقسم اخر يعمل لقاء نسبة من الحاصل (77)عبد الوهاب القيسي , المصدر السابق ص 225

أما حال المزارعين الذين يعملون في الأراضي التي يملكها السلطان عبد الحميد فبالأماكن القول أنهم كانوا أحسن حال من بقية المزارعين في العراق اذ كان يستأجرونها ويحصلون نصف المحصول ويضمنون في حالة قلة المحصول أن يحصلوا بعض التعويضات والمساعدات كالسكن والبذور وغيرها أيضا كانوا يتمتعون بامتيازات معينة منها إعفائهم من الخدمة العسكرية وأكثر مثال ذلك ان السلطان قد اصدر أرادة في 1898 تقضي ان تؤسس مدرسة في قضاء الحلة خصيصا لا بناء وزراعي الأملاك السنية في القضاء (-78) علي ال بزركان , المصدر السابق ص 35

كان من أهم أسباب عدم تقدم الزراعة في العراق كثيرا هو أن السلطان الحكومية لم تأسس مشاريع كبيرة للري اذ كانت أوضاع الري في العراق في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مثل ما كانت عليه في العصور القديمة كانت الفيضانات تجلب الدمار إلى البلاد بينما تقل المياه وقت الصيهود رغم حاجة المزروعات إلى الشديدة للماء

ولم تكن الحكومة العثمانية قادرة على السيطرة على تنظيم المياه كما كانت عنايتها بالمبازل قليلة وقد أدى انهيار منظومة الري في العراق بشكل كامل إلى فيضانات في حوض دجلة والفرات ففي سنة 1896 أهلكت فيضانات الفرات أكثر من مليون نخلة (79)ساطع الحصري , بيروت ,1975, ص45

وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية قامت أحيانا ببناء السدود الا أن تلك السدود لم تكن محكمة البناء سرعان ما تنهار عقب فترة قصيرة من إنشائها (80) ساطع الحصري , المصدر السابق , ص 55

4- أن السلطات العثمانية لم تول اهتماما لاستصلاح الأراضي اذ أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة دلتا (المنطقة الجنوبية في العراق) لم تكن تتجاوز نصف مليون أيكر من مجموع المساحة الكلية البالغة 12 مليون أيكر بينما احتلت المسطحات المائية والمستنقعات ما مقداره 2و5 مليون أيكر (81) مير بصري , المصدر السابق , ص 143

5- كان للضرائب دورا بارزا في تأخر الزراعة في العراق بالعهد الحميدي وعلى الرغم من تباين نسبة الضرائب من منطقة لأخرى و حتى في بغداد نفسها أو البصرة وعلى نوع المحصول الواحد والظروف السياسية والزراعية والمحلية والاجتماعية السائدة في تلك المناطق وكانت الضرائب موزعة بين ضرائب العشر عن الأراضي التي تروى بالإمطار ,أما الأراضي المفوضة بالطابو وتعتمد في ريها على الجداول منها الخمس في حين قاربت الضرائب على الأراضي غير المفوضة الطابو نحو النصف .وكان الفلاح والمزارع ي دفع ضرائب أخرى كضريبة الخدمات (المنافع)وضريبة المعارف وضريبة التجهيزات العسكرية وعلى أي حال أدت الضرائب الى عرقلة الزراعة وتدهور حالة الفلاحين المعاشية (82) المصدر نفسه ,ص 144

7- كان لقلة خبرة السلطات الحكومية يشوون الزراعة وطرق مكافحة الآفات الي تصيب المحاصيل وتحد من نموها وطرق مكافحة الجراد الذي كان يهدد المحاصيل سنويا لم تعتمد الحكومة آلية إبادة بيوضه في أماكنها وإنما تكلف المواطنين بجمعها وتسليمها إلى السلطات البلدية واتلافها هذا هدد كثير من المحاصيل

7- صعوبة النقل وارتفاع تكاليفه عرقل بصورة ما نمو الزراعة وتطورها وادي إلى إتلاف المحاصيل وتدني أسعارها (83). محمد سلمان حسن , المصدر السابق . ص 185

8- كان لغارت البدو احد أسباب تأخر الزراعة لأنه عمل على فقدان الأمن

وأيضا قلة الأيدي العاملة في العراق وكان للظروف الطبيعية في بعض الأحيان دورا في عرقلة تطور الزراعة وبشكل عام فقد حققت الزراعة في العهد ألحميدي تقدما بطيئا نسبي في مجال الإنتاج الزراعي اذ أصبح هذا هدف الإنتاج التصدير بعد أن كان يقتصر على سد احتياج لحاجة المحلية هذا وأصبحت الزراعة لاسيما أواخر العهد ألحميدي تستخدم بعض اللالات الحديثة كمضخات الري التي تعمل بالوقود ولو أن استخدامها كان بعدد محدود جدا . (84) جلال يحيى . المصدر السابق ,77

الصناعة :-

اتسمت الصناعة في العراق خلال عهد عبد الحميد الثاني بضعف التصنيع الحديث وهيمنة الصناعة الحرفية التقليدية مع بعض المحاولات المحدودة للتطوير الاقتصادي وقد حالت المنافسة الاجنبية وضعف الاستثمار دون تحقيق نهضة حقيقية في تلك الفترة

ومن ابرز ملامح الوضع الصناعي انذاك :

1-سيادة الصناعات الحرفية التقليدية

انتشرت الصناعات اليدوية مثل النسيج ,وصناعة السجاد , والدباغة ,وصناعة الاحذية , والحدادة

كانت هذه الصناعات تمارس في الورش الصغيرة داخل المدن الكبيرة مثل بغداد والموصل والبصرة (85) اسامة عبد المجيد العاني 2021 ص123 -150

2- ضعف التصنيع الحديث

- لم تشهد البلاد قيام مصانع كبيرة بالمعنى الحديث الا بشكل محدود

- كانت قلة رؤوس الاموال وضعف البنية التحتية من اهم اسباب تأخر الصناعة

3- المنافسة الاوربية :-

- ادت البضائع الاوربية المستوردة الى تراجع بعض الصناعات المحلية بسبب انخفاض اسعارها وجودتها العالية نسبيا

- تأثرت الحرف التقليدية بهذه المنافسة خاصة بعد ازدياد التجارة مع أوربا

4- تحسن وسائل النقل :-

ساهم انشاء خطوط الملاحة النهرية وتحسين المواصلات في تسهيل نقل المواد الاولية والمنتجات (86) اسامة عبد الحميد , المصدر السابق , ص 123 -125

5- بدايات الصناعات المرتبطة بالزراعة :-

ظهرت بعض المشاريع الصغيرة لطحن الحبوب واستخراج الزيوت ومعالجة المنتجات الزراعية وظلت هذه الصناعات محدودة الحجم والانتاج

الامتيازات الاجنبية واثرها في الاوضاع الاقتصادية في العراق

شكلت الامتيازات الاجنبية احدى اهم القضايا التي واجهت الدولة العثمانية خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني , اذا منحت الدول الاوربية امتيازات تجارية وقضائية واسعة لرعاياها وشركاتها العاملة داخ اراضي الدولة العثمانية ومنها العراق . وقد استندت هذه الامتيازات الى اتفاقيات قدينة تطورت مع مرور الزمن حتى اصبحت اداة للتدخل الاقتصادي والسياسي الاوربي في شؤون الدولة العثمانية في العراق .

اسهمت الامتيازات الاجنبية في زيادة النفوذ الاقتصادي للدول الاوربية داخل العراق ولاسيما بريطانيا وفرنسا والمانيا حيث حصل التجار والشركات الاجنبية على تسهيلات في عمليات الاستيراد والتصدير فضلا عن تمتعهم باعفاءت جمركية وامتيازات قانونية لم تكن متاحة للتجار المحليين .وادى ذلك الى هيمنة السلع الاوربية على الاسواق العراقية مما اضعف قدرة الصناعات والحرف المحلية على المنافسة كما ترتب على هذه الامتيازات ازدياد ارتباط الاقتصاد العراقي بالاسواق الاوربية فاصبح العراق مصدرا للمواد ومن جهة اخرى ساهمت الشركات بحركة الملاحة والنقل في السيطرة على جانب مهم من الحركة التجارية في العراق ولاسيما نهري دجلة والفرات وموانئ الخليج العربي وادى ذلك الى تحويل جزء من الارباح التجارية الى الخارج بدلاً من استثمارها في تنمية الاقتصاد المحلي .

اما الاثار السلبية للامتيازات الاجنبية كانت اكثر وضوحا اذ اسهمت في تعميق التبعية الاقتصادية للدول الاوربية واضعاف الموارد المالية للدولة العثمانية فضلاً عن الحد من قدرة الحكومة على فرض سياستها الاقتصادية داخل ولاياتها .

الخاتمة :التوصيات

1- الاهتمام بالدراسات المقارنة بين الولايات العراقية المختلفة خلال الفترة نفسها .
2- ابراز الاصلاحات الاقتصادية في تطور المجتمع العراقي .
3- الاستفادة من الوثائق العثمانية في اعادة بناء الصورة الاقتصادية للعراق .
4- تشجيع الدراسات التاريخية المتخصصة بتاريخ العراق الاقتصادي في العهد العثماني .

المصادر :-

أحمد، إبراهيم خليل .(1983) .*تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني* .الموصل .

أمين، أحمد .(1965) .*زعماء الإصلاح في العصر الحديث* .القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

العاني، أسامة عبد المجيد. (2021). الأوضاع الاقتصادية في بغداد إبان العهد الأخير من الخلافة العثمانية .(1917–1873) *دورية كان، 52* .

بونيه .(1950) .*الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط* (راشد البرادعي، مترجم). ط1. مصر: مطبعة الشبكي .

برو، توفيق .(1960) .*العرب والترك في العهد الدستوري العثماني* .القاهرة .

لوريمر، ج. ج .(1967) .*دليل الخليج العربي* (مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، مترجم، ج3، القسم الجغرافي). الدوحة: مطابع العروبة .

لبيب، حسين .(1957) .*تاريخ الأتراك العثماني* (ج3). القاهرة: مطبعة الواعظ .

أنطونيوس، جورج .(1946) .*يقظة العرب* (علي حيدر الركابي، معرّب). دمشق .

يحيى، جلال .(1976) .*معالم التاريخ الحديث* .الإسكندرية: دار المعارف .

الماولتن، د .(1905) .*عبد الحميد ظل الله في الأرض* (راسم رشدي، مترجم). القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر .

صالح، زكي. (د.ت.) .*بريطانيا والعراق حتى عام 1814* (ط1). بغداد: مطبعة العاني .

فيضي، سليمان .(1998) .*مذكرات سليمان فيضي* (ط3). بيروت: دار الساقي .

لوكنريك، ستيفن هلسي .(1941) .*أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث* (جعفر الخياط، مترجم). بغداد .

حمادة، سعيد .(1938) .*النظام الاقتصادي في العراق* .بيروت .

الحصري، ساطع .(1975) .*البلاد العربية والدولة العثمانية* (ط3). بيروت .

الشيباتي، طلعت .(1958) .*واقع الملكية الزراعية في العراق* .بغداد .

العزاوي، عباس .(1956) .*تاريخ العراق بين احتلالين* (ج7). بغداد .

البزركان، علي .(1954) .*الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية* .بغداد: مطبعة أسعد .

الجليلي، عبد الرحمن .(1955) .*محاضرات في اقتصاديات العراق* .القاهرة: مطبعة الرسالة .

سليمان، علي حيدر .(1990) .*تاريخ الحضارة الأوروبية الحديثة* (ط1). بغداد: دار واسط للطباعة .

فياض، عبد الله .(1975) .*الثورة العراقية الكبرى 1920* (ط2). بغداد: مطبعة دار السلام .

القيسي، عبد الوهاب .(1957) .*حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق* .بغداد .

الريس، محمد ضياء الدين .(1972) .*تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير من الخلافة* .القاهرة .

المحامي، محمد فريد .(1977) .*تاريخ الدولة العلية العثمانية* .بيروت: دار الجبل .

باتريك، ماري بلنر. (د.ت.) .*سلاطين بني عثمان الخمسة* (ضاغن وآخرون، معرّبون). بيروت: مطبعة صادر .

قاسم، محمد، وحسني، حسن حسني .(1932) .*تاريخ القرن التاسع عشر* .القاهرة: مطبعة السعادة .

بيهم، محمد جميل .(1954) .*فلسفة الحكم العثماني* (ج2). بيروت .

ستيوارد، لوترب. (1343هـ) .*حاضر العالم الإسلامي* (عجاج نويض، مترجم). بيروت: المطبعة السلفية .

تكن، ولي الدين .(1909) .*المعلوم والمجهول* .القاهرة: مطبعة الشعب .

كيف خرجت للمماليك البلقانية من سيادة الدولة العثمانية. (د.ت.) .*مجلة الهلال، 3*، السنة الرابعة عشرة.

Boune, A. (1943). *The economic development of the Middle East*. London.